### الربط بين الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية

تعمل مجموعة الطوارئ وإعادة التأهيل والتنمية (Groupe URD) على تعزيز الروابط بين الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية. ونظرا لتزايد تعقيد الأزمات، لم تعد فكرة الانتقال السلس من حالة الطوارئ إلى سياقات التنمية مناسبة. ويلزم اتباع نهجا جديدا يأخذ في الاعتبار المعرفة المتعلقة بالاستجابة في حالات الطوارئ والتنمية. وهذا الأمر له تأثيرات على الأساليب التشغيلية، وتحليل الأزمة، وتقديم المعونة بشكل عام.

الربط بين الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية لا يزال يمثل مشكلة رئيسية في المنهجية والتشغيلية. ومن المعروف أن البرامج الإنسانية تختلف بطبيعتها عن البرامج التنموية. فلكل منها مهام ومعرفة فنية وأهداف مختلفة، ويتم استخدام الكثير من الأساليب والأدوات بطرق مختلفة (مثل العلاقات مع الشركاء، ودور السلطات الوطنية، إلخ.).

ظلت فكرة التسلسل مهيمنة لفترة طويلة: كان يتم حشد المعونة الطارئة لإغاثة السكان المتضررين، ثم يتم تنفيذ أنشطة إعادة الإعمار وإعادة التأهيل حتى يصبح ممكناً إعادة البدء في البرامج التنموية. ومع ذلك، في الواقع من النادر جداً أن تسير الأزمات بشكل خطي.

التعقيد المتزايد للأزمات جعل الثنائية القديمة بين الإغاثة في حالات الطوارئ والتنمية أمراً عفا عليه الزمن. وهذا أدى إلى ظهور نظرية تجاور الإغاثة /التنمية التي تعكس بشكل أكثر دقة تعقيد الحالات التي تنطوي على عمليات طويلة الأجل وقصيرة الأجل والديناميات المكانية المتفاوتة.

هذا النوع من المواقف يشكل تحديات جديدة للمنظمات الدولية، سواء كانت وكالات منفذة أو جهات مانحة. ولذلك من الضروري تطوير آليات ملائمة للتنسيق والتشاور وإيجاد سبل لمختلف الجهات الفاعلة المعنية للعمل معا على نحو أفضل.

[مجموعة الطوارئ وإعادة التأهيل والتنمية](http://www.urd.org)

### نماذج على الحاجة إلى الربط بين الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية

* في حالة الفيضانات التي وقعت في باكستان في عام 2010، التي ألحقت أضراراً بقرابة 20 مليون شخص، تم تعليق العديد من برامج التنمية لمدة 6 أشهر، ثم استمرت كما كان مقرراً لها بعد تلك الفترة، دون أخذ الوضع المتغير في الاعتبار.
* عقب المجاعة في القرن الأفريقي في عام 2011، اعترفت الحكومة الكينية بأن استجابتها كانت بمثابة رد فعل وغلب عليها طابع إدارة الأزمات، بدلاً من التنبؤ والتركيز على الإدارة الوقائية للمخاطر.
* في منطقة الساحل، لا يزال المراقبون من الخارج يرون الجوع على أنه نتيجة أزمة (الجفاف)، في حين أظهرت البحوث أن العديد من العوامل تتسبب في ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية، وليس فقط بسبب الجفاف، والزيادة في أسعار المواد الغذائية ترتبط بزيادة سوء التغذية لدى الأطفال: *"في ضوء هذا، لا يمكن أن يكون هناك أي تهاون، ولا معنى للحياة الطبيعية، أو وجود أي تراخ في الشعور بالحاجة الملحة، بمجرد عودة هطول الأمطار وانحسار الأزمة الغذائية الحادة ".*
* تقييم المساعدات الإنسانية الألمانية عام 2011: *"على الرغم من أن استراتيجيات الخروج للمساعدة الإنسانية نموذجية (...)، إلا أنها كثيرا ما تكون غير واقعية وغير كافية لمنع الاستمرار في تقديم عمليات موسعة بأسلوب حالة الطوارئ. التغيير اللازم في المنظور، الذي سينطوي على التفكير بشأن المتابعة (...) منذ البداية، لم يحدث بعد على النطاق المطلوب".*

#### بعض النماذج الإيجابية على التطوير:

* في عام 2012، بدأ الاتحاد الأوروبي تجريب برامج في القرن الأفريقي (SHARE) ومنطقة الساحل (Agir Sahel) التي تهدف إلى تحسين الربط بين الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية بالتعاون الوثيق مع الحكومات الوطنية للدولة أو الدول المتضررة، على أن يكون الهدف النهائي هو تعزيز قدرة السكان على الصمود.
* تسعى بعض الدول الأعضاء إلى تحسين الربط بين الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية في الداخل وفي الميدان. وتدعم السويد على سبيل المثال برامج سبل العيش، والإمداد بالماء والإصحاح والنهوض بالنظافة العامة والصحة في الصومال، بتمويل من الميزانيات الإنمائية والإنسانية على السواء، مما يمكن الشركاء من تعديل وتكييف البرامج عندما يتغير الوضع.
* في أفغانستان، كفلت الدانمارك تمويل الربط بين الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية في العديد من المناطق، ودعم برامج المنظمات غير الحكومية في المجالات التي تركتها الإدارة العامة للمفوضية الأوروبية للمعونة الإنسانية والحماية المدنية DG ECHO ))، والدعوة بنشاط مع الشركاء للانتقال بشكل فعال إلى التنمية على أرض الواقع.
* أطلقت الحكومة الإيفوارية، والإدارة العامة للمفوضية الأوروبية للمعونة الإنسانية والحماية المدنية DG ECHO والإدارة العامة للتعاون الدولي والتنمية التابعة للمفوضية الأوروبية DG DEVCO "الشراكة من أجل الانتقال" في عام 2012، للجمع بين الشركاء في المجال الإنساني والتنموي مع الدوائر الحكومية ذات الصلة بغية ضمان الربط بين الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية بشكل جيد. وقد تم تصميم الشراكة لتلائم حالة كوت ديفوار حيث من الضروري مواصلة تقديم المساعدة المباشرة للسكان الأكثر ضعفا مع إعطاء الوقت للحكومة ووكالات التنمية لاستعادة البنية التحتية الحكومية لتمكينها من تقديم الخدمات العامة الأساسية. في كل تدخل، سيتم توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومة والوكالات الإنسانية والإنمائية، توضح مسؤوليات كل منها، مع تحديد معالم ومؤشرات واضحة للرصد. ومن جانبه، سيقوم الاتحاد الأوروبي بتوفير الأموال اللازمة من كل من مخصصات المعونة الإنسانية وصندوق التنمية الأوروبي. أحد الأمثلة على التدخل في مجال الصحة ربما تكون أن توفر الحكومة رواتب العاملين في مجال الصحة، في حين تقوم وكالة التنمية بالتركيز على إصلاح قطاع الصحة، فيما تقدم الوكالة الإنسانية بعض الدعم القصير الأجل والتدريب للموظفين.
* باستخدام نفوذه السياسي، يهدف الاتحاد الأوروبي إلى زيادة الوعي بالحاجة إلى تعزيز قدرة السكان على الصمود والربط بين الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية في جميع أنحاء العالم، من خلال المشاركة في مبادرة '"أبطال سياسيون لمواجهة الكوارث"، وقد قاد أول اجتماع لها في أبريل 2012 من قبل المملكة المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتهدف هذه المبادرة إلى تطوير نهج عالمي أكثر ملاءمة تجاه الأزمات بطيئة الظهور (مثل المجاعة الأخيرة في القرن الأفريقي).

*ورقة موقف صادرة عن كل من "المنظمات الطوعية للتعاون في حالات الطوارئ" و "اتحاد المنظمات غير الحكومية الأوروبية العاملة في مجال الإغاثة والتنمية" بشأن الربط بين الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية: "نحو نهج أكثر ترابطا لتعزيز القدرة على الصمود والتأثير"، يوليو 2012.*

### دراسات الحالة

#### سيناريو رقم 1: الفيضانات في السند وباكستان (2010) – دعم الثروة الحيوانية

##### خلفية السيناريو الأول

في سنة 2010، خلال موسم الرياح الموسمية في باكستان اجتاحت الفيضانات البلاد وتضرّر جرّائها 21 مليون شخصا على أقلّ تقدير في منطقة ثاتا التّابعة لإقليم السند. فقد استجابت منظمة غير حكومية وفق برنامج يهدف إلى إعادة تخزين الثروة الحيوانية للأسر المتضررة. الأساسي فهذا الملخص يفسر لنا كيف احترمت المنظمة المعايير والمؤشرات الأساسية التي يصعب تطبيقها في سياق مماثل.

##### القضايا المطروحة والتي تخضع لأحد السياقات

من خلال تقدير السياق، لاحظت المنظمة أن الناس قبل الفيضانات كانوا يعيشون بالقرب من مواشيهم ممّا من شأنه أن يتسبّب في زيادة الأمراض. وكانت المسألة المطروحة بالنسبة للمنظمة تلبية الحاجة التي أعرب عنها المتضرّرون من عدمه نظرا إلى أن القيام بذلك من شأنه أن يؤدّي إلى استمرار الممارسات غير الصحية وأن يجعل المتضرّرين أكثر عرضة للإصابة بالأمراض.

تذكرنا قواعد السلوك والمعايير الأساسية بضرورة احترام الثقافة والعرف وتطوير الاستراتيجيات التي ترتبط بشكل واضح بالقدرات المجتمعية. في نفس الوقت، يبيّن معيار مكافحة الأمراض المعدية رقم 1 (مؤشر رئيسي 1) ومبدأ الحماية رقم1 بوضوح أن على مستويات المرض أن تبقى مستقرة، وأن لا تتسبب الاستجابة الإنسانيّة في مزيد من الضّرر.

##### النتيجة

استنادا إلى تقدير الاحتياجات المشتركة، صمّمت المنظّمة برنامجا يستجيب لحاجة المجتمع من إعادة تأسيس سبل العيش من خلال تخزين الحيوانات وتمّ اتّخاذ خطوات لتخفيف الآثار السلبية لعيش الناس بالقرب من الحيوانات من خلال أنشطة النّهوض بالنظافة. معيار مكافحة الأمراض المعدية رقم 1: مؤشر رئيسي: تمّت الاستجابة لاستقرار حالة الإصابة بالأمراض المعدية الأساسية ذات الصلة بالسياق (وليس في زيادة).

#### سيناريو رقم 2: زلزال في إقليم خيبر باختونخوا، باكستان (2005)- النقد مقابل العمل

##### خلفية السيناريو

شهد شمال باكستان في سنة 2005 زلزالا ذهب ضحيّته أكثر من 000 70 شخص. استجابت منظمة غير حكومية محلية من خلال مساعدة الناجين لإعادة تأسيس سبل العيش. يستكشف هذا السيناريو كيف يمكن لتغيير في السياق أن يشكّل فرصة لتقريب الناس من الاستجابة لمؤشرات اسفير الأساسية.

##### القضايا المطروحة والسّياقيّة

تغير السياق الاجتماعي في خيبر بختونخوا بسبب الزلزال وذلك لأن العديد من أرباب الأسر من الذكور قد فُقدوا تاركين وراءهم نسوتهم على عاتقهن مسؤولية الأسرة. رأت المنظمة من خلال أنشطة الرصد أنه غالبا ما تتغافل عمليات المساعدة وصنع القرار عن الإناث. ففي هذه الحالة، تسلّط قواعد السلوك ومبدأ الحماية ومعيار سبل المعيشة رقم 2 جميعها الضوء على أن الرجال والنساء سواسية في الحصول على المعونة الإنسانية حسب احتياجاتهم. وكانت المسألة بالنسبة لهذه المنظمة كيفية تقديم المساعدة النقدية مقابل العمل بشكل مناسب في سياق معيّن مع احترام الثقافة والعادات في مجتمع تقليدي يمكن أن تتعرض فيه أسر الإناث اللاّتي يعملن ووكالة المعونة لمخاطر في حالة ينظر إليها على أنها تسير ضد الأعراف الاجتماعية.

##### النتيجة

اختارت المنظمة أن تبقي المؤشر الأساسي على حاله وتستخدم التغيير في السياق باعتباره فرصة لتقريب الناس من مؤشر سبل المعيشة. اتخذت المنظمة مقاربة مرحلية شملت التّوعية بحقوق لكلّ من الرجال والنساء. حيث اكتسبت قبولا من المجتمع للتأكد من أن البرنامج لم يزد الضعف أو يشكّل مخاطرا أخرى. معيار سبل المعيشة رقم2، تمت الاستجابة جزئيا للمؤشرّ الأساسي رقم 2 . منح الرجال وبعض النساء فرص العمل دون زيادة ضعفهم.

#### سيناريو رقم 3: صراع ممتد، إقليم شمال كيفو، جمهورية الكونغو الديمقراطية-الإمداد بالماء والاصحاح والنهوض بالنظافة العامة

##### خلفية السيناريو

تسبب الصراع الدائر في مقاطعة شمال كيفو لسنوات عديدة في النّزوح الدّاخلي، مما استلزم توفير مأوى لتزويد الناس بالمساعدة المنقذة للحياة. توفّر منظّمة غير حكومية إمدادات المياه لمساعدة الناس على الحصول على حقوقهم. يستكشف هذا السيناريو كيف يمكن للمنظمات التعامل مع نقص الموارد اللازمة للاستجابة لمؤشرات اسفير.

##### القضايا المطروحة والسّياقيّة

في هذا السياق، عرّض الصراع المتواصل النّاس للخطر ممّا شكّل ضغطا على الموارد البيئية والتكنولوجية في جميع أنحاء المقاطعة. كانت المشكلة في هذا السيناريو استحالة قدرة المنظّمة بمفردها على توفير معيار الإمداد بالمياه رقم 1، المؤشر الأساسي رقم 1 (15 لترا من المياه لكلّ شخص يوميّا لأغراض الطهي والشرب والنظافة الشخصية والمنزلية) للمجموعة المستهدفة.

تشير قواعد السلوك ومبادئ حماية والمعايير الأساسية إلى وجوب البناء على القدرات المحلية خلال معالجة نقاط الضعف. وقد كشف التّقدير أيضا أن الرجال غالبا ما يستحمّون في النهر (القدرات المحلية) في هذا السياق، و، في حين أن النساء والأطفال يستحمّون في المنزل لأنه أكثر أمنا بالنسبة لهم.

##### النتيجة

قامت المنظمة بتحليل الوضع وبحثت عن سبل للبناء على القدرة الحالية للمجتمع وتلبية احتياجات إمدادات المياه من المجموعة المستهدفة بأكملها. وقدّمت المنظمة برنامجا إمدادات المياه يستجيب لمعيار الإمداد بالمياه رقم 1 والمؤشر الأساسي رقم 1باستخدام مزيج من المساعدة من المنظمة والقدرات المحلية.

#### سيناريو رقم 4: صراع ممتد، بوناجانا، جمهورية الكونغو الديمقراطية- برنامج الغذاء التكميلي للمدارس

##### خلفية السيناريو

لسنوات عديدة والصراع دائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد حد من قدرة المجتمعات المحلية على إنتاج / تقديم ما يكفي من الغذاء لأنفسهم. وتقدّم منظّمة غير حكومية حصصا غذائية تكميلية في المدرسة. ويرينا هذا السيناريو كيف يمكن للمنظمات تكييف مؤشر رئيسي كمي مع السياق.

##### القضايا المطروحة والسّياقيّة

تبيّن الملاحظة الإرشادية رقم 2 المرافقة للمؤشر الأساسي الأوّل لتوصيل المواد الغذائيّة رقم 1 ان الاحتياجات الغذائية تساو 2100 سعرة حرارية يوميّا للشّخص الواحد، ولكن الناس في هذا المجتمع لا يحصلون على أكثر من 1600 سعرة حرارية يوميّا للشّخص الواحد حتى خارج أوقات الكوارث. اضطرت المنظمة إلى أن تقرر ما إذا كان عليها التكيف مع المؤشر ليتلاءم مع العرف السائد في المجتمع أو توفير المؤشر كما ورد في إسفير.

وتبيّن قواعد السلوك أنّه ينبغي أن على المساعدات الاستناد إلى الحاجة وحدها، وأظهرت الأدلة العلمية أن بقاء البشر يستوجب عددا معينا من السعرات الحرارية مع محتوى غذائي محدد ليعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة. وينصّ مبدأ الحماية أيضا أنه ينبغي علينا أن لا أن نسبّب مزيدا من الضرر من خلال أعمالنا من خلال عدم توفير ما يكفي من الغذاء أو من خلال تقديم الكثير من الطعام.

##### النتيجة

تحصّل الأطفال في المدرسة على حصة غذائية رطبة تكميلية لسد الفجوة بين القدرات الغذائية القائمة والمؤشر الأساسي. تم تعديل المؤشر الأساسي من 2100 سعرة حرارية يوميّا للشّخص الواحد إلى 1600 سعرة حرارية يوميّا للشّخص الواحد والذي يمثّل المعيار في هذا السياق و قررت المنظمة أن المستفيدين يمكن أن يعيشوا نمط حياة صحي ونشط بالمؤشّر المكيّف. وكانت المشاركة الفعالة والتعاون مع أولياء أمور الطلبة والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع الإنساني ضرورية لنجاح البرنامج. معيار التوصيل الغذائي السياقي رقم 1: تمّت الاستجابة للمؤشّر الأساسي رقم 1.

#### سيناريو رقم 5: زلزال وفيضانات، لا باز، بوليفيا- الحد من مخاطر الكوارث

##### خلفية السيناريو

استرشدت الحكومة البوليفية باسفير كجزء من مبادرة للحد من مخاطر الكوارث. يستكشف السيناريو كيف يمكن للحكومة أن تستفيد من اسفير في السياق.

##### القضايا المطروحة والسّياقيّة

تمثّل القضية هنا مدى قدرة الحكومة على استخدام أداة وضعت من قبل المجتمع الإنساني وأساسا لفائدته. يشير هذا السيناريو إلى أن هناك أجزاء محددة من كتاب اسفير التي يمكن تطبيقها:

* الميثاق الإنساني، الذي يذكرنا بأولوية مسؤولية الدّولة في الاستجابة للكوارث في الوقت المناسب.
* قواعد السلوك المرفق الأول: توصيات لحكومات البلدان المتضررة من الكوارث.
* مبدأ الحماية رقم 3 و رقم 4، واللذان يرتبطان ارتباطا مباشرا بمجموعة محدّدة من الالتزامات القانونية للدول.
* المعيار الأساسي رقم 2 والذي يناقش على وجه التحديد دور الحكومة في تعاون وتنسيق الاستجابة الإنسانية.
* القضايا المتشعّبة التي يمكن تطبيقها من خلال استجابة الحكومة، بما في ذلك الأطفال، والحد من مخاطر الكوارث والبيئة ونوع الجنس وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والدعم النفسي والاجتماعي.
* المعايير التقنية، والتي يمكن أن تستخدم أيضا من قبل الحكومة طوال فترة إدارة الكوارث.

وقد كيفت بعض البلدان عناصر اسفير وأدمجتها ضمن سياساتها ومؤشرات سياقها لتتماشى مع المعايير الوطنية.

##### النتيجة

وقد استخدمت الحكومة معايير اسفير لتطوير سياسات الحد من مخاطر الكوارث وتدرّب الموظفين ليكونوا جاهزين للاستجابة للكوارث في المستقبل. وقد تم تكييف مؤشرات اسفير لتتوافق مع المعايير والسياسات البوليفية.